التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية

الدكتورة آمنة صالح الزعبي*

الملخّص

هَدَفَ هذا البحث إلى دراسة التراكيب الثابتة التي تنتمي إلى الذاكرة اللغوية وتحفظ فيها، وتُستَدعى عند الحاجة إليها، وهي استعمالات لغوية لا يمكن إنتاجها إبداعياً، لأنها لا تتبع النظام اللغوي العام المجرد أو الكفاية اللغوية. ولما كان هذا الموضوع واسعاً، فقد اختارت الدراسة باب المفاعيل وعملت على حصر أنماطه، ودراستها، وقد كشفت هذه الدراسة عن أنَّ إخضاع هذه التراكيب التي تشبه المثل إلى باب المفاعيل قد أدّى إلى أنواع كثيرة من التأويل والتقدير.

وقد وجدت الدراسة أن أغنى أبواب المفاعيل بهذه الظاهرة كان باب المفعول به وباب المفعول الطلق. وحاولت الدراسة تقديم تفسير لهذا الأمر متبعة المنهج التحليلي.

* قسم اللغة العربية - كلية الآداب- الجامعة الهاشمية

أوَّلاً: المصطلح والمفهوم ومشكلة البحث

يحتوي هذا العنوان على ثلاثة أقسام، أوَّلها: التراكيب الثابتة، والثاني: النظام اللغوي، والثالث: الذاكرة اللغوية.

وما نعنيه بالتراكيب الثابتة هو تلك التراكيب التي تستعمل في اللغة العربية الفصيحة في سياقات استعمالية معينة استعمالاً لا يتخلف فيها جميعاً، ومن ثمَّ، فإن مجال الإبداع في توليد صيَغٍ جديدة تؤدي الدلالة نفسها أو الغرض عينه غير موجود.

ولعلَّ أهم ما يميِّز العبارات الثابتة، هو أنَّها عبارات موجودة في أغلب اللغات الإنسانية، فهي من هذه الجهة يمكن أن تكون مطمحاً لذوي النظرة التي ترتكز إلى عالمية علم اللغة، فنحن نستطيع من هذا الجانب أن نضفي عليها السمة العالمية التي حاولت النظريات الحديثة أن تصلَ إلى إثباتها، وعلى رأسها نظرية تشومسكي اللغوية.

ففي كلّ لغة عدد يمكن حصره من العبارات اللغوية الاستعمالية التي يتداولها أبناء اللغة في حياتهم الاجتماعية لا تحتكم إلى عملية الإبداع اللغوي، فهي عبارات ثابتة الاستعمال، فإذا حدث موقف يقتضي استعمالها، ولم يكن ابن اللغة (يختزنها) في ذاكرته اللغوية، فإنَّ تواصله مع الموقف الذي تستعمل فيه يظل ناقصاً، وربّما كان هذا النقصان مما يدعو إلى وصم الشخص الذي حدث معه هذا الموقف بالجهل.

وهذا الرأي صحيح اجتماعياً، مما يعني أن الفرد ليس متواصلاً مع أبناء الشريحة اللغوية التي ينتمي إليها، وأما من الناحية العلمية، فإنَّ هذا يعني أن الذاكرة اللغوية (memory) لم يتح لها أن تختزن هذا النمط، مما يعني أنَّ الفرد لا يستطيع استدعاء الحدث الكلامي المطلوب في هذا السياق، أو أنّه أخفق في استدعائه؛ لأنَّ ذاكرته اللغوية قد طمست هذا الملف أو أنَّها قد حذفته لعدم الحاجة إليه، أو لعدم أهميته، أو لأنَّ الحقل اللغوي الذي ينتمي إليه قد اضمحل، أو بات على شفير الاضمحلال.

ومن أجل توضيح هذا المفهوم، فإننا نضرب مثلاً من الحياة الاجتماعية التي نعيشها الآن، وهي قول بعض البيئات اللغوية لمن ينتهي من أداء الصلاة: حرماً، فنحن نعرف أنَّ عملية الإبداع اللغوي في مثل هذا المقام غير مجدية، فلا نستطيع أن نجتهد في مقامٍ كهذا لنبدي ردّاً لغوياً ما، إذ يحتم علينا العرف الاجتماعي أنْ نردَّ ردَّاً بعينه، وهو قولنا: جمعاً أو صحبة جمعاً، فهو الردّ المتوقّعُ في هذا السياق الاستعمالي، بخلاف بعض المواقف التي يستطيع الفرد فيها الردِّ اللغوي مستعملاً نظام اللغة الذي يتيح له كثيراً من مظاهر الإبداع، كما في حالات الحديث عن مرضٍ ما، فالمتكلم إذا سُئِلَ عن مرض الكوليرا مثلاً، فإنّه يستطيع أن يتحدّث بعبارات لم يسمع بها من قبل.

ومن ذلك أيضاً ما تعارف الناس عليه من عبارة الدعاء التي يخصُّون بها المتوضِّئ، فهم يقولون له: زمزم، وتعني هذه العبارة أن المتكلّم يدعو للمخاطب المتوضِّئ بالوضوء من ماء زمزم، أو الشرب منه، مما يعني الحج أو زيارة الأماكن المقدّسة في الحجاز، والردّ على هذه العبارة لا يخضع للعملية الإبداعية التي تمكّن السامع من الاجتهاد في الردِّ وتأليف عبارات المجاملة، بل يخضع لما تختزنه الذاكرة اللغوية من عبارات يحرص على تخزينها أبناء اللغة عامّة، إذْ لا يستطيع مَنْ توَجَّهُ إليه عبارة (زمزم) أن يقول مثلاً: شكراً لك، أو بورك فيك، بل يجب أن ينبش ذاكرته بحثاً عن الرد الذي تعارف عليه أبناء المجموعة اللغوية.

وستكشف الدراسة عن كثير من التراكيب الثابتة في جزء من باب المنصوبات، وهو فصل المفاعيل، والسبب الذي دفعنا إلى تخصيص هذا الجزء من الكلام العربي الفصيح ليكون ميداناً لهذه الدراسة هو أنّ العلامة التي اتّخذتها المفاعيل هي الفتحة[1]، وقد كانت الفتحة مما بسط القدماء الحديث عن أنماطها المنصوبة على أنّها علم على المفعول خاصة، غير أننا وجدنا من خلال تتبّعنا لها أنّ جوهرها لا يكون حاملاً معنى

(1) أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، ص43، وأحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص84.

المفعولية، ولكن لمّا كانت تنتهي بالفتحة، وكان النحاة قد قرروا أنّها علم المفعولية[2]، فقد كانت القاعدة تدعو إلى إدراجها في باب المفعولية، ولما كانت الأنماط الثابتة في اللغة العربية في كثير منها تتّخذ الفتحة حركةً لآخرها، فقد احتشدت هذه العبارات في هذا الباب، مما شكّل ظاهرة لافتة للانتباه.

ومن الممكن القول إنَّ النحو العربي بسعته التي نعرفها يحتوي على كثير من الأبواب النحوية، فإنَّ محاولة دراستها في النحو كاملاً من الأمور الصعبة، لتشعُّبِ الموضوع وسعته، وكثرة جزئياته، ولذا، فقد رأينا أن نتوقّف عند المفاعيل فقط.

وأمَّا المصطلح الثاني الذي يشتمل عليه عنوان هذه الدراسة، فهو النظام اللغوي، ونعني به النظام اللغوي العام المجرَّد الذي يختزنه الإنسان في دماغه، ويمكِّنه من اختزان القواعد الكلية التي تتشكّل الجمل والتراكيب اللغوية على أساسها، فهي التي تمكّن أبناء اللغة -بعد اكتمال هذا النظام- من عملية إبداع تراكيب جديدة لم يسمعوا بها من قبل استناداً إلى القواعد الموجودة في النظام، وقد أطلق دي سوسير على هذا الجانب مصطلح (المَلَكَة) [3]، أي: القدرة.

وأمّا التحويليون، فيطلقون عليها مصطلح الكفاية اللغوية، أو النظام اللغوي العام المجرّد (Competence)، ويمثِّل هذا الجانب الشطر المهمّ من عملية الاكتساب اللغوي، إذ تعتمد عملية اكتساب الفرد لغته أو أي لغة طبيعية على عنصرين مهمّين[4]:

---

(2) عبدالمتعال الصعيدي، النحو الجديد، 64، وينظر: أحمد عبد الستار الجواري: نحو المعاني، ص43، وأحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص84، وقد رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة إعرابية، بل الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص78.

(3) يعني بذلك: ملكة إنشاء اللغة، أو إبداعها، ينظر: دي سوسير، علم اللغة العام، ص28.

(4) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ص28، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص91، وصبري إبراهيم السيد، تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقّاد فيه، ص66-67. ويحيى عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، 61.

- النظام اللغوي العام المجرد (الكفاية) (Competence).
- الأداء اللغوي (Performance).

ومن المهمّ أنْ نشير هنا إلى أنَّ النظام اللغوي العام المجرّد (الكفاية أو القدرة) يولدُ مع الإنسان، أي أنَّ الإنسان يولد وهو مزوَّدٌ به فطريَّاً، وهو بهذا يكون مهيَّأً لاستقبال الأداءات اللغوية التي يتعرّض لها (من المهد إلى اللحد)، وهو بسماعه هذه الأداءات اللغوية لا يعمل على تخزينها في النظام العامّ المجرَّد، ولكنّه يقوم بتخزين القواعد، وما إن يكون قادراً على استعمال جهازه النطقي، حتى يغدو قادراً عل تأليف عدد لا يمكن حصره من الأداءات اللغوية التي لم يسمع بها من قبل، كما أنّه يغدو قادراً على تصحيح العبارات المشوَّهة وإتمام العبارات الناقصة، أي أنَّ الفرد يتعرض للأداءات اللغوية، فيقوم بتخزين القواعد التي تحكمها، ثمّ يستخدم هذه القواعد لإنشاء أداءات جديدة.

ولكن هذا النظام لا يخزِّن الأداءات اللغوية التي يسمعها، وهو غير مسؤول عنها، بل يتمُّ تخزين بعض الأداءات في الذاكرة اللغوية، وهي ليست جزءاً من النظام (Competence)، ولكنّها جزء من العملية اللغوية نفسها.

وعلى هذا يمكن القول إنَّ العبارات الثابتة جزء من العملية اللغوية، فهي أداءات لغوية ثبت استعمالها لغايات اجتماعية أو حضارية أو دينية أحياناً، ولا يعني كونها دينية أنّها جزء من المقدَّس الديني، بل هي ألفاظ تولّد استعمالها انطلاقاً من العامل الديني، وصارت بمنزلة (سنّة) ينشأ الناس عليها، فألفاظ السلام والتحية التي تنطلق من المؤثِّر الديني كثيرة، ومن ثمَّ، فإنَّ ردودها تكون كثيرة كذلك، والحقيقة أن لفظ التحية وألفاظ الرد تنتمي إلى بعد ديني اجتماعي، فالتحية التي يتداولها مستعملو اللغة هي (السلام عليكم) بزيادة قيودٍ لغوي "ورحمة الله وبركاته"، كما أنَّ الردّ عليها يكون بألفاظٍ مخصوصة ثابتة وهي: وعليكم السلام "ورحمة الله وبركاته" انطلاقاً من بعد ديني يقتضي الردّ بالتحية نفسها أو الزيادة عليها.

ونضيف هنا أنَّ التعدّد في صيغ العبارات الثابتة (سوى ما كان ناتجاً عن قانون صوتي لا تركيبي) يلغي عنها صفة الثبوت، لأنَّه يمنح القواعد التحويلية (Transformational rules) فرصة التدخُّل في الصياغة، مما يعني عدم خضوعها للذاكرة اللغوية التي تختزنها.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنَّ هذه العبارات قد صارت أشبه بالتراكيب الجاهزة أو العبارات السياقية، ويطلق عليها في الاصطلاح الذي يتداوله بعض الباحثين اسم (الكلاشيه Jargon)[5]، هو عبارة ثابتة متوارثة يستطيع المتلقّي أن يتمِّمها إذا ما سمع بدايتها، غير أنَّهما يفترقان في أنَّ التركيب الجاهز (أو العبارة السياقية) لا يرتبط بالسياق الاستعمالي ارتباط العبارة الثابتة، غير أنّ الأخيرة تكاد تكون مرتبطة بموقف استعمالي تختصُّ به دون غيره، كما أنَّ مجال بحث العبارات السياقية ليس هو المستوي التركيبي، بل إننا نستخدمه في المجال النقدي للحكم على العملية الكتابية الإبداعية، غير أنّهما يشتركان في أنّهما من مخرجات الذاكرة اللغوية، وليسا جزءاً من النظام اللغوي العام المجرد (Competence)، كما أنّهما قليلا الخضوع للتغير اللغوي الذي يصيب الأنماط اللغوية عامّةً.

وهذا لا يعني أنّ الثبوت أمرٌ مقصور على التراكيب، بل إنَّ المستوى الصرفي قد سجّل عددا من الظواهر الثابتة التي لم تكن قطُّ خاضعة لتعدد الاستعمال، وقد تنبه القدماء إلى هذه القضية، فرصدوا تلك الألفاظ، بل إنَّ بعضهم قد وضع بعض الرسائل فيها، فقد قام الصاغاني على سبيل المثل بوضع رسالة في ما جاء على يفعول[6]، رتّب فيه ما جاء على زنة (يفعول) ترتيباً هجائياً مبتدئاً بالهمزة، وقد أور فيه الصيغ

(5) يعني مصطلح (Jargon) إلى جانب هذا الرطانة واللهجة الحِرْفِيَّة، وهي لهجة ذات مفردات خاصّة، يتكلَّمُها أناس ذوو حرفة مشتركة، ينظر: Al-Khuli, M., A Dictionary of Theoretical Linguistics, P. 142.، ويمكن ترجمته انطلاقاً من لفظه إلى (الترغية).

(6) ومنه نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (412 لغة).

الصرفية الثابتة التي جاءت في اللغة العربية من مثل (يأجوج) و(يأجور) من الآجـــر، و(اليأروخ) وهو ولد البقر الوحشي، و(واليأصول، وهو الأصـــل، واليـــأفوخ، وهـــو الموضع الذي يتحرك من رأس الطفل، وغيرها[7].

وانطلاقاً من هذا، فإنَّ الدراسة قد وضعت نصب عينها أنْ ترصد هذه العبـــارات الثابتة، لتسلِّط الضوء على وعي علماء العربيـــة القـــدامى بثبـــات هـــذه العبـــارات الاستعمالية، وتقرير هل كانوا على وعيٍ بالثبات الاستعمالي أم لا؟.

وقد قامت الدراسة برصد العبارات الثابتة في المفاعيل خاصة، وبعد اكتمـــال المـــادّة وجدت أنّها يمكن أن تقسم على الأبواب الآتية:

1- التراكيب الثابتة في المفعول به وما يحمل عليه
2- التراكيب الثابتة المحمولة على المفعول المطلق
3- التراكيب الثابتة المحمولة على المفعول لأجله
4- التراكيب الثابتة المحمولة على باب المفعول فيه (الظرف)

ولم نتمكّن من رصد عبارات ثابتة في باب المفعول معه، سوى ما يحمل علـــى المثال النحوي الذي مثَّل به النحويون عليه من مثل: جاء البرد والطيالسة، واســـتوى الماء والخشبة، وهي أمثلة مصنوعة لا يمكن أن تكون جزءاً من الذاكرة الاســـتعمالية عند غير النحاة.

1- التراكيب الثابتة في المفعول به وما يحمل عليه

نعني بما يحمل على المفعول به تلك الأنماط التي قرر النحويون أنّها كذلك مـــن الناحية التركيبية مع عدم وضوح علاقة المفعولية فيها من الناحية الدلالية، ومن هـــذه الأنماط:

(7) الصاغاني، ما جاء على وزن يفعول، ص1-2، وسائر صفحات الرسالة.

- العبارة المسموعة (خرق الثوبُ المسمارَ) [8]، وفيها تتلاشى قيمة الحركات الإعرابية في الدلالة على المعاني النحوية، فالفاعل (المسمار) جاء منصوباً، في حين جاء المفعول به (الثوب) مرفوعاً، كما أنّ الرتبة لم تعدْ تعني شيئاً عندما تقدّم المفعول على الفاعل، واحتكامنا هنا في تقرير المعنى التركيبي يستند إلى الدلالة فقط، ومع هذا، فإنَّ هذه العبارة عبارة ثابتة لا يجوز أن نقول مثلاً: خرق القماشُ الإبرةَ. غير أنّه قد جاء عن العرب أمثلة شعرية لا تحمل على هذا الأمر، ولكنّها تحمل على الضرائر الإيقاعية، كما في قول الشاعر:

مثلُ القنافذِ هَدَّاجونَ قد بلغتْ نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هجرُ[9]

والسوءات هي البالغة، ولكنّه رفع المفعول به (هجر) لإقامة القافية، وعدَّه البطليوسي من القلب، وهو فرق في المصطلح، فقد عنى بالقلب تبادل الحركات الإعرابية لا غير[10]، وقد سُمِع الرفع في المفعول به والفاعل معاً، كما في قول الشاعر:

إنَّ مَنْ صادَ عَقْعَقاً لمَشوم

كَيْفَ مَنْ صادَ عقعقان وبوم[11]

---

(8) السيوطي، همع الهوامع 8/3.

(9) الشاهد للأخطل، ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص203، وينظر كذلك: الخليل بن أحمد الفراهيدي (منسوب إليه) ص51، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 181/2، و602، وابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص258، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 535/1، والصبان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، 71/2. وقد أورده أبو تمّام في: نقائض جرير والأخطل ص163 برواية:

على العيارات هدّاجون قد بلغتْ نجران أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ

وقال: "يروى على العيارات درّاجون، ويروى: أو حُدِّثت سوآتِهم هَجَرُ، ويروى: مثل القنافذ وهدّاجون" ومهما يكن من أمر هذه الروايات، فهي لا تُخِلُّ بموطن الشاهد، وقد أدرك أبو تمام هذا، فذهب إلى أنّه من المقلوب، وهو يقصد قلب الحركات الإعرابية، وإعطاء الضمّة للمفعول به والفتحة للفاعل.

(10) ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص259.

فقد رفع المفعول به (عقعقان) وحقُّه أن يكون (عقعقين)، وقد قرر النحاة أنَّ الفاعل مرفوع، على الرغم من أنَّه لا يظهر، فهو ضمير يعود على الموصول (مَنْ)[12].

كما ورد عن العرب نصبهما معاً كما في قول الشاعر:

قد سالمَ الحيَّاتِ منهُ القدما[13]

والمبيح لذلك كلّه فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على هذه الأمثلة[14]، ولا على مثال (خرق الثوب المسمار)، ولكن الأمثلة الشعرية ليست ثابتة، بل مثبّتة من الشعراء الذين اضطروا إلى هذا الاستعمال، أو أنَّهم خضعوا لبعض شروط التطور اللغوي التي اختصت بها بعض البيئات الاستعمالية، وأمّا عبارة (خرق الثوبُ المسمارَ) فقد ثبتت واحتفظت بها الذاكرة اللغوية الجمعية، وليست جزءاً من النظام اللغوي العام المجرّد.

- **قول العرب: كُلَّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٍّ:**

وقد قدَّرَ النحاة لهذا النمط عاملاً محذوفاً حذفاً وجوبياً سماعياً، وهو (ائتِ) كلَّ شيءٍ و(لا ترتكب) شتيمة حُرٍّ[15].

(11) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 535/1، والسيوطي، همع الهوامع، 8/3.

(12) السيوطي، همع الهوامع، 8/3.

(13) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 535/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 8/3.

(14) السيوطي: همع الهوامع 8/3.

(15) سيبويه، الكتاب، 281/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 19/3.

وعلى الرغم من وجاهة هذا التقدير من حيث موافقته لدلالة التركيب، وقدرته على تسويغ الحركة الإعرابية التي نراها للنمطين (كلَّ) و(شتيمةَ)، وهي الفتحة علامة النصب)، فإنَّ هذا التقدير لا يخضع للعملية اللغوية، بل هو جزء من التفكير النحوي الذي استحوذت نظرية العامل معظم تفسيراته لوجود الحركة الإعرابية الواردة في الاستعمالات العربية، وقد وجد النحويون أنّ هذا النمط قد ورد عن العرب وهو يحمل علامة الفتحة في نهايته، فقرروا أنَّه منصوبٌ، ولمَّا كان النصب علامة على المفعولية لا يخرج عنها، فقد قدّروا له عاملاً ناصباً، يفسِّر الحركة الإعرابية من جهة، ويحقِّقُ عنصري الإسناد في هذا التركيب الكلامي الصحيح، فالفعل المقدَّر (ائت) أو (لا ترتكب) يحتوي أيضاً على المسند إليه وهو الفاعل، أي: (ائت أنت) و(لا ترتكب) وفقاً للتلازم بين الفعل والفاعل في التركيب المنطقي للفعل، فلا فعل دون فاعل، فوجود الفاعل متحصِّلٌ بالضرورة من وجود الفعل.

ومن ناحية أخرى، فإنّ هذا النمط نمط محفوظ في الذاكرة اللغوية الجمعية، وليس من طبيعة النظام المجرد، أي أنَّه نمطٌ غيرُ قابل للإبداع، فلا يُنتَجُ، ولكن يُستَدعى من الذاكرة، كما لا يمكن للنظام اللغوي أن يبتدع أمثلة مقيسة عليه، وهذا هو السرُّ في أنّه عُدَّ عند النحاة نمطاً سماعياً.

ومما يشبه هذه العبارة قول العرب المروي عنهم: **كُلَّ شيءٍ ولا هذا**، وهي عبارة ثابتة أيضاً، ومعناها: ائت كلَّ شيء ولا تأت هذا، أو: اقربْ كلَّ شيء ولا تقربْ هذا، أو أي تقدير يناسب هذه الدلالة[16].

- **هذا ولا زعماتِك**

لا يختلف هذا المثال الثابت عن المثال السابق من حيث وجوب حذف العامل وتقديره ليوافق الدلالة العامة للاستعمال، ومن حيث الاكتفاء بمورد السماع منه، غيرَ أنَّ الاختلاف الجذري بينهما يكمن في أن اسم الإشارة (هذا) اسم مبنيٌّ يقبل احتمال

(16) سيبويه، الكتاب، 281/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

الرفع كما يقبل احتمال النصب، وإن كانت (زعماتِك) قد جاءت منصوبة، ومع هذا فقد قدّر النحاة أنَّ عامل النصب ينصبُّ على (زعماتِك)، في حين قدّروا لاسم الإشارة (هذا) تقديراً لا يرتكز إلى النصب، فهو (هذا هو الحقُّ)، على الابتداء والخبر، وأمّا المنصوب فقد قدّروا العامل المحذوف وجوباً، وهو ولا أتوهَّمُ، وقيل: ولا أزعم[17].

والحقيقة أنّ هذا التقدير هو تقدير يخصُّ الفكر النحوي، ولا يتعلَّق بالضرورة بالعملية اللغوية، إذ يمكننا أن نقدِّرَ عامل نصب له، فنقول (افعل هذا)، غير أنَّ السياق الاستعمالي لهذا النمط ذو خاصيّة سياقية، دفعت النحاة إلى تقدير حالة الرفع، لا حالة النصب التي لا نعتقد أنَّها كانت تغيب عن بالهم.

- **الكلابَ على البقر**

ومعناه: خلِّ بين الناس جميعاً، خيرهِم وشرِّهِم، واغتنم أنت طريق السلامة، وقد قرر النحاة العرب أنَّ هذا النمط التركيبي مما أضمر عامله وجوباً، وذهبوا إلى أنّ تقديره هو (أرسل)، أي: أرسل الكلاب على البقر[18]، وهو تقدير ناجع في تفسير الحركة الإعرابية، غير أنَّه لا يمسُّ العملية اللغوية، ومن الأجدى في تفسيره أن نلجأ إلى رأي التركيبيين الذين يدعون إلى رفض التقديرات والتأويلات التي لا تخصُّ العملية اللغوية، وهو ما نعتقد أن الذين قدروا العامل المحذوف (أرسل) قد وقعوا فيه، ويمكن أن ندافع عنهم بأنّهم أرادوا أن يفسِّروا وجود الحركة الإعرابية، وهي الفتحة على آخر (الكلابَ)، وهو تفسير يحقِّقُ غايتين كما قلنا، وهما: تفسير الحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد.

وقد كان من الممكن ورود هذه العبارة (من الناحية النظرية لا من الناحية التداولية) على غير هذه الهيئة، كأن تكون مرفوعة، (الكلابُ على البقر)، وعند ذلك، كان من الممكن أن نقدِّر حالة الابتداء، وهي (هذه الكلاب)، أو حالة الفاعلية (انطلقت

(17) سيبويه، الكتاب، 280/1 وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 19/3، 20/3.

(18) السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

الكلابُ)، ولكن العبارة ثابتة، وهكذا وردت عن العرب الذين نُقِلَ النمط عنهم، ولم يجد النحاة بُدَّاً من الخضوع للسياق الاستعمالي ومعطيات نظرية العامل، فقدّروا عاملاً مفيداً لاتساق نظريتهم وشموليتها.

- **أحشفاً وسوءَ كيلة**

ورد هذا النمط عن العرب مثلاً يضربونه لِمَنْ يظلم الناس من وجهين، ومعناه: تعطيني حشفاً وتسيء الكيل[19]، والمعنى السطحي له هو أتعطيني التمر اليابس أو أتبيعني هذا التمر، وتسيء الكيل؟ على سبيل الإنكار، ولمّا كانت هذه العبارة ثابتة في اللغة، فإنّها يمكن أن تستعمل في المواقف المشابهة جميعها، معنوياً ومادياً، فإذا اشترى شخص ما عنباً، وباعه صاحبه إياه غير ناضج، وأساء إلى الميزان، فإنَّه لا يقول له مثلاً: أحصرماً وسوء كيلة؟ بل يعبِّر عن هذا الموقف بالعبارة الثابتة المنقولة عن العرب، لأنَّها من المحفوظ اللغوي المختزن في الذاكرة اللغوية، ويقف حدُّ الإبداع عند استدعائها من هذا المحفوظ.

- **مَنْ أنتَ زَيْداً؟**

الأصل في هذا الاستعمال الثابت أنَّ رجلاً غير معروف بفضلٍ، تَسَمَّى بـ(زيد)، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشَّجاعة، فلمّا تسمّى الرجل المجهول بـ(زيد)، اسم ذي الفضل، دُفِعَ عن ذلك، وقيل له: مَنْ أنتَ زيداً؟ على جهة الإنكار عليه، كأنَّهُ قال له: مَنْ أنتَ تذكرُ زيداً، أو ذاكراً زيداً، وفي قول العرب: مَنْ أنتَ؟ تحقيرٌ للمخاطب، ويمكن أن يقال لمن ليس اسمه زيداً: مَنْ أنتَ زيداً؟ على المثل الجاري[20].

وفي هذا القول الأخير وعي لمفهوم العبارة الثابتة، وإن لم يستعمل المصطلح، أو مصطلحاً قريباً منه، ولكنَّ عبارة (وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً) تفيد أنا لا نقول لمن كان تشبّه بشخص آخر اسمه عمرو مثلاً، وكان عمرو هذا معروفاً بالفضل أيضاً من

(19) السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(20) السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

أنت عمراً، بل نقول له هذه العبارة الإفصاحية الانفعالية: مَنْ أنتَ زيداً، لأنّها صارت مثلاً، فهي مما يستدعى من الذاكرة.

- **إنْ تأتني، فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار**

تبدو عبارة فعل الشرط خارجة عن العبارة الثابتة التي نعتقد أنّها (أهلَ الليلِ وأهلَ النهارِ)، والمعنى: تجد مَنْ يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار، وهو عند النحاة مما يجري مجرى المثل في كثرة الاستعمال[21].

وهو نمط ثابت هكذا جاء مروِيّاً عن العرب، ولعله (من الناحية النظرية لا من الناحية التداولية) يقبلُ أن يكون مرفوعاً على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: فـ(أنا) أهلُ الليل وأهل النهار، ولكن هذا لم يحدث، مما يعني أنَّ العبارة ثابتة، وتُستَعملُ عن طريق استدعائها من الذاكرة اللغوية.

- **عذيرَك**

ومعناه: أحضر عاذرَك، وهذا تقدير المعنى والعامل معاً[22]، وعليه قول الشاعر:

أريد حياتَهُ ويريدُ قتلي عذيرَكَ مِنْ خَلِيِّكَ من مُرادِ[23]

والعبارة ثابتة لا تتعرض للتغيير التركيبي، فلا يمكن استعماله بهذا المعنى الانفعالي العاطفي مرفوعاً؛ لأنَّ العرب لم تورده كذلك، والتداول الاستعمالي له يقودنا إلى استعماله منصوباً.

---

(21) السيوطي، همع الهوامع، 20/3-21.

(22) السيوطي، همع الهوامع، 21/3.

(23) جاء الشاهد منسوباً إلى عمرو بن معد يكرب في كتاب سيبويه 276/1برواية:

أريد حباءه ويريد قتلي عذيرَك من خليلك من مراد

وهي رواية لا تخلُّ بموطن الشاهد، وهو بالرواية نفسها في شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص90. وقد أورد النحاس أن التقدير هو (أعذرني من خليلك من مراده)، وينظر: الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب، ص182.

- **مرحباً وأهلاً وسهلاً**

وتكون تابعة لباب المفعول به وتؤوَّل تأويله إذا كانت بمعنى: صادفت رَحْبَاً وسَعَةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً، أي: ليِّناً وخفضاً لا حَزْناً، هذا إذا كان خبراً لِمَنْ قصدك، ودعاءً للمسافر، فالخبر هو المقصود في باب المفعول به، وأما إذا كان دعاءً، فإنّه يكون محمولاً على تقدير: رحُبَت بلادك وأهَلَتْ، وعلى هذا، فإنَّ حملها يكون على المفعول المطلق، وهو رأي سيبويه وأبي حيَّان الأندلسي وأورده السيوطي[24].

وقد يخرج استعمال (أهلاً ومرحباً) عن البعد الانفعالي قليلاً، فلا تعود من العبارات الثابتة، على النقيض من (عذيرَك) التي ظلت منصوبة أبداً في كلام العرب، فتأتي (أهلٌ ومرحبٌ) بالرفع على تقدير (هذا أهلٌ ومرحبٌ) [25]، وقد جاء استعمال هذا الأمر في الشعر، قال الشاعر:

إذا جئتُ بوَّاباً قال مرحباً ألا مرحبٌ واديكَ غيرُ مُضَيَّقِ[26]

بنصب الأولى ورفع الثانية، أي: ألا هذا ومرحبٌ، وأنشد سيبويه:

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قولُهُ لِمَلْتَمِسِ المعروفِ أهلٌ ومرحبُ[27]

وقدّرَ سيبويه المحذوف: هذا أهلٌ ومرحبٌ[28].

(24) الجامي، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 322/1، والسيوطي، همع الهوامع، 22/3.

(25) السيوطي، همع الهوامع، 22/3-23.

(26) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في: سيبويه، الكتاب 296/1، والمبرّد، المقتضب، 219/3، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص96، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ص193، وهمع الهوامع للسيوطي 23/3.

(27) الشاهد لطفيل الغنوي، ينظر: سيبويه، الكتاب 296/1، والمبرّد، المقتضب، 219/3، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص96، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 184/1، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب، 193، والسيوطي، همع الهوامع 23/3.

(28) سيبويه، الكتاب، 296/1، وينظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 184/1.

وما يمكن أنْ يقال هو أنَّ (أهلاً وسهلاً ومرحباً) من العبارات الثابتة، غير أنَّها لا تكون كذلك من الناحية التركيبية إذا كانت مرفوعة من هذه الجهة، غير أنَّ الترتيب الذي جاءت عليه ثابت في الأحوال جميعها، إذ لا يمكن أن نقول: مرحبٌ وأهلٌ بتقديم (مرحب) على (أهل)، كما لا يجوز (مرحباً وأهلاً) أيضاً.

- **أعورَ عينَكَ الحجرَ**

وهي عبارة من العبارات التي يوردها النحويون في باب التحذير، وقد أوَّلوها على حذف الواو، أي: أعور عينك والحجرَ[29]، ولا تشبه خرق الثوب المسمار، فليس (الحجرَ) فاعلاً ونُصِب كما في (المسمارَ)، وهو فاعل في المعنى وإن كان منصوباً، وأعتقد أنَّ الأمر يقتضي مزيداً من التوضيح، فلا يمكن أن نتصور الأمر أداءً لغوياً حرَّاً يخضع للنظام اللغوي أو القاعدة المتشكِّلة فيه، فثمة أداءات لغوية لا تخضع لهذا النظام وقواعده المتشكِّلة فيه، بل تخضع للتداول المختزن في الذاكرة اللغوية كما قلنا، ولهذا، فإنني أفترض وجود سكتة أو وقفة تنغيمية عند الانتهاء من نطق (عينك)، ثمَّ يتبع ذلك قوله (الحجرَ)، وبعد ذلك أصبحت هذه العبارة لا تقالُ إذا قيلت إلا على هذه الصورة الثابتة التي رويت لنا، وإن كان استعمالها نادراً في ذلك الوقت، مما حمل النحاة على حملها على الشذوذ.

- **مناداة لفظ الجلالة (الله)**

اتّخذت العربية سمتاً معروفاً لنداء الأسماء المحلاة بـ(ال) التعريف، وهو ضرورة اجتلاب اللفظ المساعد (أي، أو أية)، وأشار بعض المعاصرين إلى أن الأمر يتعلّق بالمقاطع الصوتية، إذ يتشكِّل عند نداء ما فيه الألف واللام مقطع من النوع الطويل المغلق (cvvc) مثل (باب) في حالة الوقف عليه، وهذا المقطع قد يكون مقبولاً مستثقلاً إذا كان في حالة الوقف عليه أو إذا كان مشدَّد الآخر، وقد يكون مرفوضاً إذا

(29) السيوطي، همع الهوامع، 26/3.

لم يكن كذلك، وهو ما يتحقق عند ما ينادى ما فيه اللام التي تسمّى الشمسية والقمرية، فعند مناداة المحلّى بـــ(ال) الشمسية، يتشكل المقطع المستثقل، وأمّا إذا نودي ما فيـــه اللام القمرية، فإنَّه يتشكَّل المقطع المرفوض[30].

ولكنّ لفظ الجلالة لا يعامل هذه المعاملة، ولم تنظر اللغة إليه نظرتها إلى الأنماط الأخرى من الناحية التركيبية، بل إنَّها ترفض معاملة هذا اللفظ وفقاً للقاعدة المعياريـــة التي تعاملت بها مع الأنماط الأخرى المحلاة بهذه السابقة التعريفيّة، فلا تجتلب معـــه أبداً اللفظ المساعد (أي)، ولكنّها تناديه مباشرة كما لو لم يكن معرَّفَاً، فنقول في ندائه: يا أله، ويا الله[31]، بقطع الهمزة ووصلها، وهو من التراكيب الثابتة في اللغة، ولـــيس من الشاذّ الذي ربَّما تسرَّب إلى الاستعمال اللغوي من المعيار اللهجي الذي يبيح مناداة ما فيه الألف واللام، ولكنّه شاذٌّ أو ضرورة، من مثل قول الراجز:

فيا الغلامانِ اللذان فرَّا[32]

وقول الشاعر:

عبَّاس يا الملك المتوَّجُ والذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنانُ

وقوله:

فديتك يا التي تَيَّمْتِ قلبي
وأنت بخيلـــة بالودِّ عني[33]

فهذه الأمثلة شاذّة من وجهة نظر القاعدة التي اكتشفها النحاة، وأما (يا أله أو يـــا الله) فليست كذلك، ولا يمكن أن يكون ورد عن العرب (يا أيّها) خاصاً بهـــذا الـــنمط،

(30) يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص30-31.

(31) ابن منظور، لسان العرب (أله) 579/13، والجامي، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 335/1.

(32) الجامي، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 336/1.

(33) ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 46، 336/1، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص230، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 47/3-48.

وليس هذا الأمر محمولاً على البعد الديني، فلم يرد عن العرب قبل الإسلام أنَّهم قالوا: يا أيُّها..إلا إذا كان المقصود بالنداء (الإله)، فإنَّه يمكن القول: يا أيها الإله.
كما يمكن أن نحمل على التراكيب الثابتة التي أصبحت جامدة خاصة بنداء نمط بعينه لفظ (**اللهمَّ**)، وهو كذلك على الرغم من وروده في غير النداء شذوذاً، كقول الأعشى:

كحلفةٍ من أبي رياحٍ يسمعها لاهُمَ الكُبارُ

وفقاً لما يورده النحاة[34].

ومع هذا الاستعمال النادر، فإنَّ عبارة (اللهمَّ) من التراكيب الثابتة التي أثرت في باب النداء، وخصصها العرب لباب النداء.

ونزيد هنا أنّ مسألة مناداة ما فيه الألف واللام من المسائل الخلافية التي ورد الجدل فيها بين النحاة البصريين والكوفيون، ففي الوقت الذي أيّد الكوفيون جواز هذا النمط التركيبي، كان البصريون يمنعونه[35]، ولكن ورود الاستعمال اللغوي العربي في هذه الأنماط التركيبية يجعلنا نرجّح رأي الكوفيين لا على الإطلاق الذي ذهبوا إليه (جواز القياس عليه) بل على أنَّه نمط لا تنتجه الكفاية اللغوية، بل هو نمط يستدعى من ذاكرة مستعملي اللغة.

وهو ما يمكن أن يقال عن الميم المشدَّدة في (اللهمَّ)، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ الميم فيها عِوَضٌ عن أداة النداء المحذوفة، وأنَّ الأصل فيها هو (يا أله)، ولَمَّا حذفت ياء النداء، عُوِّضَ عنها بالميم المشدَّدة في آخر النمط، وأما الكوفيون، فيرون أنّ الأصل هو (يا أله أمَّنا بخير)، وتعرَّضت العبارة لتساقط أجزائها حتى صارت على

(34) السيوطي، همع الهوامع، 64/3. وقد جاء الشاهد في ديوان الأعشى ص82 برواية:
كحلفةٍ من أبي رياحٍ يسمعُها لاهُهُ الكُبارُ
وعلى هذه الرواية، لا شاهد فيه.
(35) ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 46، 335/1.

هذه الصورة[36]، وهو رأي يستند إلى أدلة غير لغوية، ويعتمد التأويل البعيد، كما أنَّ رأي البصريين لا يستند إلى دليل يفسِّر لِمَ كانت الميم هي العِوَض، ولِمَ كانت في آخر النمط اللغوي الاستعمالي، وهو تفسير يبتعد عن الوصف اللغوي المباشر إلى تأويل يبدو عسيراً.

كما تذهب هذه الدراسة إلى أنَّ (اللهمَّ) نمط خاص بباب النداء في العربية، ولا نفضِّل الربط بينه وبين النمط الكنعاني (lm<) بمعنى (آلهة)[37] وهو أمرٌ انتقل إلى العبرية، فهذا الاستعمال ذو قيمة صرفية دالة على الجمع، وأما النمط العربي فهو ذو قيمة إفصاحية دالة على النداء والتنبيه.

2- التراكيب الثابتة في باب المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما يسمى في الدراسات النحوية العربية القديمة الحدث والحدثان والفعل والمصدر، وسمِّي مطلقاً؛ لصحَّةِ إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو أي حرف جرٍّ آخر، بخلاف سائر المفاعيل الأخرى[38]، ولمّا كان من السهل تقديره عاملاً محذوفاً لكثير من التراكيب الثابتة التي يريد النحاة تسويغ حركتها الإعرابية وهي الفتحة علامةً للنصب، ويعسر عليهم توجيهها على المفعول به، فقد لجأ إليها النحاة في كثير من المواضع، وقد وجدت الدراسة أنَّ كثرتها هذه تقتضي أن نقوم بتقسيمها إلى أقسام، بحسب نوع المصدر الذي تنتمي إليه:

(36) المرجع السابق، المسألة 47، 341/1.
وعلى هذه الرواية، لا شاهد فيه.

(37)Tomback, A Comparative Semitic Lexicon of the Poenician and Punic Languages, P. 16, Donner and Rollig, Kanaanaische und aramaische Inschriften, Part 1, P. 30.

(38) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 469/3.

- **المصدر الموصوف**

وهو ما لم يستغنِ عن صفته في بعض الأنماط الثابتة، فإذا استغنى عنها، فإنّه لا يعود من التراكيب الثابتة، أي أنَّه سيفقد ثبوته الاستعمالي، ويغدو من باب آخر من أبواب المفعول المطلق، ومن ذلك: حجَّاً مبروراً لِمَنْ قدم من حجٍّ[39]، فإنَّ اقتران الصفة بالموصوف هنا إلزامي لثبوت العبارة، وقد قُدِّر العامل المحذوف فعلاً من جنس حروف المصدر، غير أنَّ العامل المقدّر لا يفي بالمعنى المراد من استعمال المصدر استعمالاً انفعالياً يحمل معنى الدعاء، بل إنَّ جزءاً من المعنى تحمَّلته الكلمة المرافقة وهي (مبروراً)، فلو قال: حجَّاً فقط، فإنَّ المعنى لن يكون على الدعاء بالضرورة، وقد صارت الكلمتان تركيباً ثابتاً متوارثاً يُستَدعى من ذاكرة أبناء اللغة.
ومثله في هذا الثبوت الدعاء الذي يقترن به في الاستعمال اللغوي، وهو قولنا: سعياً مشكوراً، ويقال لِمَنْ سعى في مثوبة[40].

- **المصدر النائب عن فعله**

وهو ما عبَّرَ عنه النحاة بقولهم: المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بالفعل، سواء كان فعله مستعملاً، كـ(سقياً) و(رَعْياً)، أو مهملاً، أي: غير موضوع في لسان العرب، كـ(دفراً) بمعنى (نتناً)، و(أفَّةً) وهي وسخ الأذن، و(تُفَّةً)، وهي وسخ الأظفار، فيقدّر للثلاثة فعلٌ من معناها، وقد جعل بعض النحاة من ذلك (بهراً) بمعنى (غَلَبَة) في قول عمر ابن أبي ربيعة:

ثُمَّ قالوا: تحبّها؟ قلت: بهرا عدد النجم والحصى والتراب

أي: غلبني حبّها غلبة[41].

(39) السيوطي، همع الهوامع، 105/3.
(40) المرجع السابق، 105/3

ونحن لا نعترض على هذا المعنى إطلاقاً، فهو تقدير ينسجم مع السياق الاستعمالي ودلالة النمط التركيبي، كما أنّه يخدم النحويين في بحثهم عن اتِّساقِ نظرية العامل وقضية الإسناد، فـ(بهراً) نمطٌ لغوي تركيبي يحقق فائدة التواصل، ولذا كان لا بدَّ من تحقُّق عناصر الإسناد فيه، وتقدير العامل المحذوف وجوباً، وهو غلبني، يحقق تفسير الحركة الإعرابية وهي النصب، ويحقِّقُ عناصر الإسناد؛ لأن الفعل (غلب) مكوّن من الفعل (المسند)، و(الفاعل) المرتبط به ارتباط تلازم، كما أنَّه لا يناقض الدلالة، غير أنَّ ما لم يلتفت إليه النحاة عند التزامهم بهذه الأمور جميعها، هو ثبوت العبارة وعدم خضوعها للنظام اللغوي، فهي عبارة مستدعاة من الذاكرة في بعض السياقات الإفصاحية الانفعالية، ومن غير الضروري أن تخضع التراكيب الثابتة لشرائط التفسير التي تكون جزءاً من القوانين التحويلية التي تتسلّط على التراكيب الكلامية قبل أن تصبح واقعاً منطوقاً بالفعل، فنحن لا نجتهد في استعمالها، بل نخضع لشرط واحدٍ متمثِّلٍ في استدعائها من الذاكرة.

انقسم النحويون إزاء هذه الألفاظ المستعملة في الدعاء إلى قسمين، قسمٍ يرى أنّه لا يمكن القياس عليها، وهو رأي أغلب النحاة ومنهم سيبويه، وقسمٍ يرى أنّه يمكن القياس عليها، وهو رأي الأخفش والمبرِّد[42].

وقد ساق بعض النحاة أمثلة محدودة على ثبوت بعض هذه الأمثلة في حال الإضافة، كقول الشاعر:

إذا ما المهارى بلَّغتنا بلادنا فَبُعْدَ المهارى من حسيرٍ ومتعبِ[43]

---

(41) سيبويه، الكتاب 311/1، السيوطي، همع الهوامع، 105/3. وقد استدلّ البصريون بهذا الاستعمال على أنّ الأصل في الكلام هو المصدر؛ لأنَّ النمط (بهرا) مصدر لا فعل له، ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 28، 241/1. وينظر الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص30، وابن جني، الخصائص، 281/2، والعكبري، إعراب الحديث النبوي، ص105.

(42) السيوطي، همع الهوامع 106/3.

(43) الشاهد في همع الهوامع 107/3.

غير أنَّ هذا الخلاف لا يؤثِّر في قضية التركيب الثابت فإنّ هذه (المصادر) لا تستعمل إلا مفردة، فإذا استعملت مضافة، فاستعمالها وفقاً لرأي النحويين قبيح، ومع هذا، فإن صفة الثبوت تتخذ شكلاً آخر، وهو التزام النصب لا غير(44).

ومنها ما عُدَّ من المصادر التي تنوب عن أفعالها، وحذف عاملها وجوباً، وهي ما أطلق عليه عند بعض العلماء: المصادر الدعائية، وحقيقتها أنَّها مجموعة من المصادر التي تستعمل استعمالاً إفصاحياً (انفعالياً)، وهي: عَجَبَاً، وحَمْداً، وشُكْراً، لا كُفْرَاً، وقد أورد ابن مالك أن استعمال هذه التراكيب يخضع لباب الإنشاء لا للخبر.

ونزيد هنا أنَّ النحاة العرب القدامى قد فرّقوا بين هذه المصادر التي لا أفعال لها، وتلك التي تشبهها ولكنّ حَذْفَ عاملها كان حذفاً جوازيَّاً، فـ(حمداً) في هذا المقام، تختلف عن قولنا: أحمد الله حمداً، فما حُذِف عامله وجوباً، يعني نفس الحمد الذي هو صيغة الإنشاء للحمد أو الثناء، وهو مما لا يمكن أن يظهر عامله، وأما الثاني فهو محض الخبر عن الحمد، لا الحمد نفسه(45).

أي أنّ (حمداً) تُعَدُّ من التراكيب الثابتة إذا كانت إنشاءً، دالة على الحمد نفسه لا خبراً عنه، فإنَّها عند ذلك تكون كلاماً خاضعاً لقدرة ابن اللغة على الإبداع، وتكون عبارة مقيسة ليس للذاكرة منها نصيب؛ لأنَّها ستكون عرضة للتصرف العام، إذ إنَّ وجود بعض الأمثلة الشاذّة لا يلغي عن التركيب صفة الثبوت، فإذا سُمِع عن أحد العرب أنّه قال: حَمْدُ الله(46)، فإنّ هذا لا يعنى أن العبارة صارت معرّضة للقوانين التحويلية (Transformational rules)، بل تبقى من مخزون الذاكرة اللغوية الجمعية.

وثمّة أمرٌ آخر يعني ثبوت التركيب في هذا المقام، وهو: الترافق الاستعمالي، إذ يجوز أن نقول: حمداً وشكراً لا كفراً، و(عجباً)، مفردة عنها، غير أنّ (لا كفراً) لا

(44) السيوطي، همع الهوامع، 107/3.
(45) السهيلي، نتائج الفكر، ص370-371، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 117/3.
(46) السيوطي، همع الهوامع، 118/3.

تستعمل إلا مع (حمداً وشكراً، ولا يقال حمداً وحده، ولا شكراً بهذه الدلالة، إلا أن يظهر الفعل على الجواز، وهو ما لا يمكن أن يجوز مع (لا كفراً)، وقد علّق السيوطي على هذا التصاحب في الاستعمال بقوله: "فهذه الأمور، لَمَّا جرت مجرى المثل، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب"[47].

ومعنى (جرت مجرى المثل) و(ما التزمته العرب) هو ثبوت التركيب وخضوعه للتخزين في الذاكرة اللغوية، وعدم إخضاعه للنظام اللغوي أو القواعد التحويلية المختزنة فيه.

ومما يتبع ذلك أيضاً مما تَعُدُّه هذه الدراسة تركيباً ثابتاً: أفعل ذاك وكرامةً، وكرامةً ومسرةً ولا يستعمل إلا جواباً، وكأنَّ قائلاً قال: افعل ذلك أو أتفعله؟ فقال المجيب: أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرُّكَ مسرَّةً بعد مسرَّة.

والمهمُّ في هذا أن استعمال (مسرة) لا يمكن أن يتحقق وفقاً لمشيئة المتكلم، بل وفقاً لما يختزنه في ذاكرته، فهو لا يستطيع أن يقول مثلاً: مسرةَ وكرامة، بتغيير الترتيب أو تقديم أحد المكوِّنين على الآخر.

ومثل ذلك في الثبات وعدم الخضوع للقوانين التحويلية قول العرب: حباً ونعمى عين، فلا تسمح اللغة بالقول: نعمى عين وحبّاً[48].

- **المصدر المضاف**

وهو من حيث الاصطلاح مصطلح قديم استعمل في كتاب سيبويه، وأطلق على نوع من المصادر التي تكون مضافة إلى مضاف إليه، اسماً كان أم ضميراً، وقد أدرك سيبويه أنّه من التراكيب الثابتة التي لا يجوز التصرُّفُ بها بالزيادة أو غيرها، كالقياس، لأنَّ القياس يخص الكفاية اللغوية، وهذه التراكيب إنَّما تكون من الذاكرة اللغوية، فتُستَدعى في مواقف مخصوصة، قال: "ما جرى من المصادر المضافة

(47) السيوطي، همع الهوامع، 118/3.

(48) السيوطي، همع الهوامع، 119/3.

مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها، وإنّما أُضيفتْ ليكون المضافُ فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبيِّن من تعني، وذلك: ويلَكَ، وويحَكَ وويْسَكَ وويْبَكَ، ولا يجوز: سَقْيَكَ، إنَّما تُجْري ذا كما أجرت العرب"[49].

وهذه المصادر جميعها تراكيب ثابتة لا تستعمل إلا حيث استعملها العرب الناطقون باللغة، ويكتفى بما ورد مسموعاً عنهم، فلا يقاس عليها البتة.

ومما يتبع التراكيب الثابتة في هذا الباب استعمال المصدر المضاف (عَوْل) و(عولك)، فلا يمكن أن تستعمله العرب منفرداً، وإنّما يستعملونه بعد (ويله)، فيقولون: ويلَهُ وعوله، ولا يقولون: عوله وويله، كما لا يقولون: عوله، قال سيبويه: "ولا تقول: عولَةٌ لك، إلا أن يكون قبلها: ويلةٌ لك، ولا تقول: عولٌ لك حتى تقول: ويلٌ لك؛ لأنَّ ذا يتبع ذا"[50]، وقال أيضاً: "وهذا حرفٌ لا يُتَكَلَّمُ به وفرداً إلا أن يكون على ويلك، وهو قولك: ويلَكَ وعَوْلَكَ، ولا يجوزُ عَوْلَكَ"[51].

وإذا فقدت العبارة الثابتة في المصادر المضافة عنصر ثبوتها، وهو السياق الاستعمالي، ووقعت تحت سيطرة النظام اللغوي (Competence)، فإنّ اللغة تتصرف فيها، مما يعني أنَّها صارت تحت سيطرة المتكلِّم الذي يمتلك النظام وقواعده، فيجوز عند ذلك النصب والرفع، بل إن الرفع أكثر من النصب، لأنَّ التركيب صار معرفة، فقوي فيه الابتداء، نحو: الويلُ له، لكن تعريفه بـ(أل) ليس مطَّرداً، وإنّما هو سماع، فلا يقال: السقيُ لكَ والرعيُ، لأنَّ ذلك لم يرد عن العرب، بل ورد في ألفاظ بعينها[52].

(49) سيبويه، الكتاب، 318/1، وينظر: الزمخشري، المفصّل، ص33، والسيوطي، همع الهوامع، 107/3.

(50) سيبويه، الكتاب، 332/1.

(51) سيبويه، الكتاب، 3م318.

(52) السيوطي، همع الهوامع، 109/3.

ومن المصادر المضافة التي جاء فيها عدد من التراكيب التي تعدُّ ثابتة نوع آخر، من مثل: سبحان الله، أي: براءة له من السوء، وليس مصدراً لـ(سبّح)، بل لقد عُدَّ (سبّح) مشتقّاً منه، كاشتقاق (حاشيت) من (حاشى) و(لوليت) من (لولا)، وصهصهت وأفّفت وسوفت وبأبأت ولبّيت من: صه، وأفّ، وسوف، وبأبأ ولبيك[53]، كما لا يمكن أن يكون مصدراً لـ(سَبَحَ) المخفف، لأن اللغة تهمل هذا الفعل للتعبير عن هذه الدلالة، كما أهملت (كَلَمَ) للدلالة على فعل الكلام.

وقد أورد نشوان الحميري عن الفراء أنّه منصوب على المصدر، كأنَّك قلت: سبّحت الله تسبيحاً، فجعلت (سبحانَ) موضع التسبيح، كما تقول: كفَّرتُ عن يميني تكفيراً، ثمَّ تجعل في موضع التكفير (كفراناً)، أي أنَّ الأصل في سبحان من وجهة النظر هذه، هو التسبيح، ثمَّ نُقِلَ إلى سبحان[54].

وما يهمنا في هذا المجال هو ثبوت استعمال هذه المصادر على هيئة واحدة، وعدم استجابتها لدواعي الإبداع التي تنطلق من النظام اللغوي العام المجرد (Competence)، فمن المقرَّر عند النحويين أن هذا التركيب (سبحان الله)، يلزم الإضافة ولا يتصرَّف، ولئن أفرد (في الشعر)، فإنَّ هذا الإفراد ليس معياراً عاماً في الاستعمال، بل هو من قبيل تحكُّم لغة الشعر باللغة العادية، كأن يحذف المضاف؛ لأنَّ الإيقاع لا يقبله، كما في قول الأعشى:

أقول لَمَّا جاءني فخرُهُ سبحان منْ علقمة الفاخر[55]

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله[56].

---

(53) السيوطي، همع الهوامع، 114/3-115.

(54) نشوان الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (سبحان) 2951/5.

(55) الشاهد في ديوان الأعشى ص93 برواية:

أقول لَمَّا جاءني فَجْرُهُ سبحان من علقمة الفاجر

وهي رواية لا تُخِلُّ بموطن الشاهد. وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 174/1، وابن سيده، المخصص، 187/15، و163/17.

وأمَّا مجال ثبوت التركيب فهو الإضافة إلى الظاهر أو الضمير، سواء كان هذا الضمير دالاً على مخاطب (سبحانك)، أو غائب (سبحانه)، ولكن الاستعمال اللغوي العربي لم ينقل إلينا أنَّه استعمل مرتبطاً مع مُنَزَّه آخر غير الله سبحانه وتعالى، بل هو مقتَرٌ به عليه.

وثمّة مجال آخر من مجالات ثبوت هذا المصدر، وهو الترافق التركيبي، إذ يترافق هذا التركيب مع مصدر مضاف آخر، وهو ريحان الله! ولا يستعمل هذا الأخير منفرداً، بل ينبغي أن يكون تابعاً لـ (سبحان الله)، فنقول: سبحان الله وريحانه! ومعناه: استرزاق الله[57].

أي أنَّ اللغة تتيح لنا أن نقول: سبحان الله، وسبحان الله وريحانه، ولكنَّها لا تتيح لنا أن نقول: ريحان الله، أو ريحان الله وسبحانه، فالتركيب على هذا ثابت محفوظ في الذاكرة اللغوية، ولا يمكن التصرّف فيه، وهي حقيقة مدركة في التفكير النحوي العربي كما ذكرنا، فقد ذكر سيبويه هذا في باب سمّاه "هذا بابٌ أيضاً من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره"، فقال: "ولكنّها مصادر وُضِعَت موْضِعَاً واحداً لا تتصرَّفُ في الكلامِ تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر، وتَصَرُّفُها أنَّها تقعُ في موضع الجرِّ والرفع، وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعَمْرَكَ اللهَ إلاّ فعلتَ، وقِعْدَك اللهَ إلاّ فعلتَ"[58].

- **المصادر المثنّاة**

وهو ما كان المصدر فيه على بناء المثنى، مثل: حنانيك، وقد عبر عنه سيبويه بقوله: "باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره،

(56) سيبويه، الكتاب، 324/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 115/3.
(57) السيوطي، همع الهوامع، 116/3.
(58) سيبويه، الكتاب، 322/1.

وذلك قولك: حنانيك، كأنَّه قال: تحنُّناً بعد تحنُّنٍ، كأنّه يسترحمه ليرحمه، ولكنّهم حذفوا الفعل؛ لأنّه صار بدلاً منه"[59].

ومن هذه المصادر التي تخصُّ الدراسة:

1- عبارات التلبية التي تستعمل (لبيك)، وهي كثيرة جمعها قطرب في رسالة لطيفة أطلق عليها اسم: "الأزمنة وتلبية الجاهليّة"، وأغلب العرب يقولون: لبيك اللهمّ لبيك، تميم، فيقولون:

لبيـــك ما نهارنا نجرُّهْ

إدلاجــه وحــرُّهُ وقرُّهْ

لا نتَّقي شيئاً ولا نضرُّهْ

حجَّاً إليك مستقيماً برُّهْ

وتلبيه بكر بن وائل التي كانت على شكل:

لبيك حقَّاً حقَّا

تعبُّــداً ورِقَّــا

أتيناك للمياحة

لم نأتِ للرَّقاحة

وغير ذلك مما لا يرد فيها لفظ لبيك، أو ورد على صورة مختلفة[60].

وما يهمنا في هذا المقام شيئان:

الأول: هو أنَّ لفظ التلبية لكل قبيلة مما يحفظ عنها ويتوارثه الأبناء عن الآبـاء، وليس قابلاً للتطوير عند أبناء البيئة الاستعمالية الواحدة، كما هو الحال عند المسلمين الآن، فقد صار تركيبها ثابتاً غير قابل للتغيير، سواء بالحذف أم بالزيادة.

(59) سيبويه، الكتاب، 341/1.

(60) قطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية، ص116-126.

الثاني: يمكن أن يستعمل لفظ التلبية في غير البعد الديني، ولكنّه يظلُّ يحمل صفة التركيب الثابت، وذلك في إجابة الداعي الذي ينادي، فيجاب: لبيك، أو لبيك وسعديك، فعبارة (لبيك) وحدها ليست قابلة للتصرف على هديِ قواعد النظام اللغوي، بل هي قابلة للاستدعاء والتوظيف عبر استثمار طاقات الذاكرة، ولذا فقد ثبتت هذه العبارة عند صورة المثنى، ولم ترد على غير هذه الصورة.

كما أصابها الثبات في ضرورة إضافتها إلى ضمير المخاطب، وقد أدرك النحاة العرب هذا الشرط، وراحوا ينتقدون مَنْ يخرج عن هذه القاعدة بالشذوذ، فمن قال: لبيه، بإضافته إلى الغائب، فإنَّ كلامه خارج عن القاعدة، وهذا صحيح، ومَن أضافه إلى غير الضمير أيضاً، فمن الأوَّل قول الشاعر:

إنَّكَ لو دعوتني ودوني
زوراء ذات مَتْرَعٍ بيُونِ
لقلت لبيه لمن يدعوني(61)

ومن الثاني قول أحد بني أسد:

دَعَوْتُ لِما نابني مسوراً فلبَّيْ فلبَّيْ يدي مسورِ(62)

والسبب في وصف مثل هذه الشواهد بالشذوذ أنَّ التركيب ثابت لا يسمح للنظام اللغوي بالتدخُّل في تغيير بنائه التركيبي.

ومما يمكن أن نضيفه هنا من عناصر ثبات (لبيك) واستقرارها على حالة استعمالية لا تستند إلى النظام اللغوي العام المجرّد واعتماد الاستعمال اللغوي فيها على الذاكرة اللغوية عند أبناء المجموعة اللغوية، ترافقها مع (سعديك)، وهو أيضاً من التراكيب الثابتة، فإذا أراد المتكلِّم أن يستعمل لفظ (سعديك)، فهو بالخيار، فإمّا أن

(61) أورده ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، 13/3، دون أن يعزوه إلى قائل، والسيوطي في همع الهوامع 113/3.

(62) الشاهد في كتاب سيبويه 352/1، والسيوطي، همع الهوامع، 109/3.

يقول: لبيك وحده، وإمَّا أن يقول: لبيك وسعديك، ولكنّه لا يستطيع أن يقول: سعديك وحده، كما أنَّ لا يستطيع أن يقول: سعديك ولبيك[63].

2- ومن المصادر المثنَّاة أيضاً (حنانيك)، وهو مما يستعمل وحده، ومعناه: تحنُّناً بعد تحنُّنٍ، ومع ثبوته، فقد نُطِق بفعله، وهو (تحنَّنَ) [64]، ومنه قول الحطيئة:

تَحَنَّنْ عليَّ هداك المليكُ فإنَّ لكلِّ مقامٍ مقالا[65]

وأمَّا حنانيك، فمنه قول طرفة بن العبد:

أبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنَا حنانيكَ بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[66]

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ الخليل (زعم) أنَّ معنى التثنية أنَّ أراد تحنّناً بعد تحنُّنٍ، كأنَّهُ قال: كلَّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منك، فلا ينقطِعنّ، وليكنْ موصولاً بآخر من رحمتك[67].

ومثل هذا لا يكون في خبر، ولكنَّه يكون إنشاءً، ولو لجأنا إلى تقدير النحاة، سنجد أنَّ تقدير العامل سيؤول بنا إلى تغيير نوع الكلام من الإنشاء، فالدعاء جزء من اللغة الانفعالية التي لا نستطيع إخضاعها في تراكيبها الثابتة لقواعد التحويل، وأعتقد أنَّ هذا هو معنى كلام سيبويه.

3- ومنه المصدر المثنى الذي ربّما كان مرتبطاً بمعنى من معاني التقليد الوثني أو العادات الجاهلية، وهو (دواليك)، على تقدير: تداولنا دواليك، فقد كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعدَ مع امرأته شقَّ كلٌّ واحد منهما ثَوْبَ الآخر، تأكيداً للمودة بينهما[68]، وعليه قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس:

---

(63) سيبويه، الكتاب، 349/1، والسيوطي، همع الهوامع، 110/3.
(64) سيبويه، الكتاب، 348/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 110/3.
(65) الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص72.
(66) طرفة بن العبد، ديوان طرفة، ص66.
(67) سيبويه، الكتاب، 348-349.
(68) سيبويه، الكتاب، 350/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 119/1، والسيوطي، همع الهوامع، 110/3-111.

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس[69]

3- ومن المصادر المثناة الواردة في الاستعمال العربي أيضاً: هذاذيكَ، أي: تهذُّ هذاذيك، وحجازيكَ، أي: تحجز حجازيك، بمعنى: تمنع، وحذاريك، بمعنى: تحذر، أي: ليكن منك حَذَرٌ بعدَ حذر، وحواليك، أي: إطاقة بعد إطاقة، وهي برمّتها مصادر غير متصرّفة، ويلتزم فيها الإضافة والتثنية، فإن أفرد منها شيء كان متصرِّفاً[70].

- **نيابة أسماء الأعيان عن المصدر**

ويكون ذلك في المواقف الانفعاليّة، كالدعاء للمخاطب أو الدعاء عليه، وقد سجّلت لنا كتب التراث شيئاً من هذه التراكيب التي لا يمكن القياس عليها أو التصرُّف بعباراتها أو مكوِّناتها، فكأنّه فعل لغويٌّ يخُصُّ اللغة والذاكرة اللغوية الجمعية ولا يعني القوانين التحويلية للغة، فهذه القوانين تعطي أبناء اللغة مساحة من الحرية في تعدُّد الاستعمالات اللغوية للنمط، وقد قيّدت المستعملين بالمصادر في الأغلب، ولكن الذاكرة اللغوية حفظت شيئاً من المخزون الذي لا يمكن إلغاؤه أو تطويره، وهو ما أوّله النحاة على أنَّه من باب المفعول المطلق، ومن ذلك ما ورد عن العرب من قولهم: تُرْبَاً

(69) جاء الشاهد في كتاب سيبويه 350/1، برواية:

إذا شُقَّ بردٌ شقَّ بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس

وهي رواية ابن يعيش، في شرح المفصل 119/1، وأورد ابن منظور في لسان العرب (دول) 303/11، برواية:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بُرْداكَ مثله دواليك حتى ما لذا الثوبِ لابسُ

وهي روايات لا تُخلُّ بموضع الشاهد. وجاءت الرواية المثبتة في متن الدراسة عند ابن هشام في أوضح المسالك 118/3، والسيوطي، همع الهوامع، 110/3.

(70) سيبويه، الكتاب، 350/1، والسيوطي، همع الهوامع، 111/3.

وجَنْدَلاً، وهو من معنى: تَرِبَتْ يداه، أي لا أصاب خيراً، والترب: التراب، والجند: الحجارة[71].

ومعنى هذا الكلام أنَّ شخصاً قد همَّ بالسفر لطلب خيرٍ، فقال مَنْ يدعو عليه: تربا وجندلاً، أي: لا جعل الله في طريقه خيراً بل جعل التراب والحجارة، وهو تفسير سياقي، ولا نقصد به تفسير التركيب إعرابياً، فهو مما لا يعنينا فيه، غير أننا نقول فيه إنَّ اللغة تلتزم معه الترتيب وتمام العبارة، فلا يقال إلا تربا وجندلاً، فلا تسمح اللغة بقول: تربا منفرداً، أو جندلاً منفرداً، كما لا تسمح بإعادة الترتيب، أي: جندلاً وتربا.

ومنها أيضاً: فاها لفيك، أي: فا الداهية، ويستعمل هذا في معنى الدعاء، أي: دهاه الله، واستعماله للخيبة فبرأي النحويين، وعليه قول أبي سدرة الأسدي:

فقلت له فاهاً لفيك فإنَّها قلوصُ امرئ قاريك ما أنت حاذرة[72]

ويعنون به: فم الداهية، فالضمير في (فاها) يعود إلى الداهية، ونصب (فاها) وفقاً لرأي ابن يعيش كنصب (تربا وجندلاً) [73].

ومثل ذلك أيضاً التركيب: أأعورَ وذا ناب! وأصله أن بني عامر اقتتلوا وبني أسد، فلما قابلوهم، جعلوا في مقدّمتهم جملاً أعور مشوّه الخلق، ذا ناب، وهو السِّنُّ، فقال بعض الأسديين هذا القول منكراً عليهم ذلك، وقد أورد سيبويه قصة هذا المثل، فقد قاله رجلٌ من بني أسد يومَ جَبَلَةَ وقد استقبله بعير أعور، فتطيَّرَ منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب، فهو لم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عورِهِ وصحَّتِه، ولكنَّه نبَّهَهُم، كأنَّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب، فالاستقبال في حال تنبهه إيَّاهم كان واقعاً... أراد أن يُثَبِّتَ لهم الأعور ليحذروه، ولا يقاس هذا النوع بإجماع النحاة[74]،

(71) ابن يعيش، شرح المفصّل، 122/1، السيوطي، همع الهوامع، 128/3.

(72) ابن يعيش، شرح المفصّل، 122/1.

(73) ابن يعيش، شرح المفصّل 122/1.

(74) سيبويه، الكتاب، 343/1، وابن منظور، لسان العرب، (عور) 706/4، والسيوطي، همع الهوامع، 129/3.

فلا يمكن إلا أن نقول: أعور وذا ناب، حتى لو وضع في مقدّمة الجيش أي مركبة في هذا العصر، لأنَّ هذا التركيب ثابت، ولا يسمح بإجراء أي تعديلٍ عليهِ كما هو الحال في سائر تراكيب هذا النوع، بل إنَّ ما كان مسموعاً على غير هذه الصورة كان من استعمال الشعراء، وقد وجّه النحاة إليه نقداً بأنّه نمط مسموع ليس غير، وعلى غير الدلالة التي يعنيها التركيب الأصلي، أي: في غير الدعاء(75).

3- التراكيب الثابتة المحمولة على المفعول لأجله

إذا كان الحديث عن العبارات الثابتة في بابي المفعول المطلق والمفعول به قد استغرق منا وقتاً طويلاً واحتلَّ مساحة واسعة من الدراسة، فإنَّ الأمر ليس على هذه الصورة في باب المفعول لأجله، فلعلنا لا نجد إلا الشيء اليسير، وهذا اليسير تأويل نحويٌّ يرتكز إلى معنى التركيب في السياق الاستعمالي العربي، وهو قولهم: أمَّ العبيدَ فذو عبيدٍ، بنصب (العبيدَ)، وهو قول منسوبٌ إلى يونس بن حبيب من البصريين المتقدِّمين، فقد (زعم) يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمَّا العبيدَ فذو عبيد، وتأوَّله على المفعول لأجله، وإن كان (العبيد) يخالف شرطاً مهمِّا من شروطه، وهو المصدرية، فلا حظَّ لكلمة (العبيد) من المصدرية، ولذا فقد أوّله الزَّجَّاجُ بتقدير التملُّك، ليصير إلى معنى المصدر، كأنَّه قيل: أمَّا تَمَلُّكُ العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تمَلُّكِ العبيد(76).

ومن الجدير بالذكر أنَّ سيبويه قد أنكر رأي يونس في هذا التركيب، وقبّحه، ووصف اللغة التي رواها بأنّها خبيثة قليلة، وذكر أنَّ هذا يجوز (على ضعفه) إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم(77).

(75) السيوطي، همع الهوامع، 130/3.
(76) سيبويه، الكتاب، 389/1، والسيوطي، همع الهوامع، 131/3.
(77) سيبويه، الكتاب، 389/1.

وقد كان جلُّ تركيز سيبويه على أنّ هذا الباب مما يكون الاسم فيه مرفوعاً، أي: فأمّا العبيدُ فذو عبيد، وهو الطريقة التي عالجت العربية فيها هذا التركيب وفقاً لمعاييرها المعروفة التي تسير عليها، ولكنَّ النصب (الذي زعمه يونس) وفقاً لتعبير سيبويه ومن جاء بعده، هو تركيب ثابت ورد مستعملاً على هذه الصورة عندهم، ولذا، فإنَّ هذه الدراسة لا تتوقّع أن تجد مثل هذا الاستعمال حاملاً السياق الدلالي الذي ورد فيه في أي مقامٍ آخر، فلا نتوقّع أن نجد مثلاً: أمَّا الجنودَ فذو جنود.

4- التراكيب الثابتة المحمولة على باب المفعول فيه (الظرف)

ونقول فيها إنَّها أيضاً قليلة جداً بالقياس إلى سعة باب المفعول فيه، والسبب في قلّة التراكيب الثابتة فيه يعود إلى أنَّ كثيراً من الظروف بنى صرفية ثابتة نكتفي منها بمورد السماع، ولا تعنى هذه الدراسة بالبنى الصرفية الثابتة، ولذا، فإن ما رصدناه على هذه القضية من التراكيب الثابتة كان قليلاً بالقياس إلى ما جاء في بابي المفعول المطلق والمفعول به، كما عرضنا سابقاً.

ومن هذه الأمثلة التراكيب الآتية:

- **مُطِرْنا السهلَ والجبلَ**

قرَّر النحاة أنَّ هذا القول من التراكيب التي لا يجوز القياس عليها أو تغييرها، وأنَّه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في أسماء المكان، فلا يقال: أخصبنا السهلَ والجبلَ، بتغيير الفعل (مُطِرنا) إلى أخصبنا، كما لا يقال فيه: مُطِرْنا القيعانَ والتلولَ بتغيير الأسماء الدالة على الأماكن[78]، وهذا يعني أنَّ التركيب محفوظ على هذه الصورة لا يتغيَّرُ عنها أبداً، وأنَّه يُستَدعى من الذاكرة اللغوية، إذ إنَّ ثبوته على هذه الصورة الصارمة لا يعطي القوانين التحويلية الموجودة في النظام اللغوي أيَّ درجة

(78) سيبويه، الكتاب، 159/1السيوطي، همع الهوامع، 136/3-137. وقد أورد سيبويه تركيبين ثابتين آخرين في هذا السياق التركيبي، وهما (قُلِبَ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرنا الزرعَ والضَّرع).

من الفاعلية التي تتيح لنا تغيير ما يخضع للاستعمال الحرّ وفقاً لقواعد اللغة، بل إنَّ الذاكرة اللغوية تقدِّمه جاهزاً للتوظيف والتواصل بين أبناء المجموعة اللغوية.

- **صباحَ مساءَ ويومَ يَوْمَ**

المعنى السياقي لهذين التركيبين لا يمتُّ إلى المعنى المعجمي بصلة، وهو الدلالة على الديمومة، والذي يؤكِّد هذه الدلالة هو السياق الاستعمالي، إذ نقول: زيد يزورنا صباح مساء، ويومَ يومَ، فهذا لا يعني أنّه يزورهم في وقتي الصباح والمساء حسب، بل معناه أنَّه دائم الزيارة لهم، أي: كلَّ وقت من النهار، وكلَّ يوم[79]، ومنه قول الشاعر:

ومن لا يصرف الواشين عنه صباحَ مساءَ يضنوه خبالا[80]

وأمَّا تصرُّف أبناء اللغة فيها بتغيير الحركة، فيحمل على أنَّ الأمر خرج عن دلالته المرادة في التركيب الثابت، كما في قول الفرزدق:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء[81]

- **ما ينوب عن الظرف من أسماء الأعيان**

جاء في الاستعمال العربي: لا أكلِّمه القارظين، والأصل في هذا الاستعمال أنَّ شخصين من عنزة هما: يَقْدُمُ بنُ عَنَزَة، ورُهْمُ بن عامر بن عَنَزَةَ قد خرجا في طلب

(79) انظر في هذا الأمر: السيوطي، همع الهوامع، 3/140-141.

(80) غير معروف القائل، وهو في: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص72، برواية (يبغوه خبالا)، وفي همع الهوامع 3/141، برواية (يضنوه خبالا).

(81) الشاهد للفرزدق في: سيبويه، الكتاب، 3/303، وشرح شذور الذهب ص76، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ص479، والسيوطي، همع الهوامع 3/141. وليس في ديوانه (نشرة دار صادر)، وذكر محقق محمد محيي الدين عبد الحميد في هوامش شذور الذهب أنّه في طبعة أخرى من الديوان، وكان فيه بيتاً منفرداً.

القُرْظِ وهو شجرٌ يُدْبَغُ به، وهو ورق السَّلَم أيضاً،ولم يرجعا[82]، فضرب المثل بهما على انعدام الأمل في الشيء.

إنَّ الاستعمال الثابت في هذا المقام، هو: لا أكلِّمه القارظين، أي: مُدّة غيبة القارظين، وقد حذف اسم الزمان الذي يحمل قيمة الظرفية وهو (مُدَّة)، وأناب (القارظين) عنه، وهذا الأمر لا يتاح في التراكيب جميعها، كأن نقول: (لا أكلِّمه الغائبين)، ونحن نعني: مُدَّة غياب الغائبيْن.

وأمَّا التصرّف في المعنى، فقد جاء عن العرب في مواقف مختلفة، كقول بشر بن أبي خازم الأسدي:

فَرَجِّي الخيرَ وانتظري إيابي إذا ما القرظ العنزيُّ آبا[83]

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

وحتى يؤوبَ القارظان كلاهما ويُنْشَر في القتلى كُلَيبٌ لوائلِ[84]

فثبوت هذا التركيب لا يتأتّى من استعمال (القارظين) دلالياً، بل يتأتّى من التركيب الذي يستعملان فيه على أنّهما (نائب عن الظرف).

الخاتمة

تبيّن من العرض السابق لأشكال التراكيب الثابتة وأقسامها في المفاعيل أنَّ العربية كغيرها من اللغات الحية تحتوي في تشكيلها التركيبي على نوعين من الأداء اللغوي، النوع الأول هو النوع العام الذي يخضع للنظام اللغوي العام المجرد (Competence)، وهو الذي يقوم على اختزان أبناء اللغة لمجموعة القوانين التحويلية التي تجري على قواعد النظام المتشكِّل بفعل تعرُّضِ الفرد لمجموعة هائلة من

(82) ابن دريد، الاشتقاق، ص90، وابن منظور، لسان العرب، (قرظ) 514/7.

(83) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، ص35، وابن دريد، الاشتقاق، ص90، وابن منظور، لسان العرب، (قرظ) 514/7.

(84) ابن دريد، الاشتقاق، ص90، وابن منظور، لسان العرب (قرظ)، 514/7.

الأداءات اللغوية، وهذه القوانين هي التي تتيح لأبناء العربية التصرف في العملية اللغوية وفقاً لنظام اللغة، والنوع الثاني هو الذاكرة اللغوية العامّة، وتحتوي هذه الذاكرة على عدد من التراكيب يتفاوت بين فردٍ وآخر وفقاً لخبراته في التفاعل مع المجتمع الذي يتبنّى اللغة ذاتها، وهذه التراكيب لا تخضع بالضرورة للقوانين التي يخضع لها النوع الأول، ولذا، فإنّ إجراء القوانين اللغوية عليها قد لا يكون مفيداً، بل ربَّما كان خطأً.

وأمَّا توظيف هذه التراكيب، فإن أبناء اللغة يلتزمون بثباتها، واستعمالها كما هي موجودة في الذاكرة، فتُستَدعى وتُستَثمَر دلالاتها وتوظف في المواقف اللغوية المشابهة، ومن الجدير بالذكر، أنَّ تغيُّر هذه العبارات لا يتمُّ بسهولة، بل إنّه قد يحتاج إلى مدّة طويلة.

غير أنَّ هذا لا يعني أنَّها غير قابلة للموت والفناء، إذ إنَّ كثيراً مما بقي منها قد حافظت عليه اللغة العربية عن طريق الرصد والتسجيل الذي ربّما استند إلى أبعاد دينية أو اجتماعية في الغالب، وفي مقابل هذا، فإنَّنا نرى أنَّ اللغة تفقد كثيراً من الأنماط الثابتة في عصرنا هذا وتكتسب عبارات جديدة بين جيل وجيل، فالجيل الذي نشأ على الثقافة الجديدة التي تفرضها ثورة المعلومات لا بدّ سيستخدم أنماطاً قد يثبت كثير منها في مقابل فقدانه كثيراً من التراكيب الثابتة التي ورثها عن الجيل السابق.

وقد رصدت الدراسة أنَّ النحاة العرب قد كانوا على وعي كبير بثبوت كثير من الأنماط اللغوية، وأدركوا أنّها تخضع للذاكرة اللغوية، ولذا، فقد رأيناهم يذكرون في غير موضع ضرورة الاكتفاء بالعبارة كما وردت عن العرب، والالتزام بما التزموا به، أو أنَّ هذه العبارة قد سمعت هكذا عن العرب، أو أنّها مما جرى مجرى المثل، أو أنّها مَثَلٌ، وهذا كلُّه يشير إلى درجة وعيٍ كبيرة في التعامل مع النصوص اللغوية، ولكن هذا الوعي لم يصل إلى حدِّ تعميم آثاره، بل احتكوا في بعض الأنماط إلى

القواعد التي لا تحكمها، وهي قواعد النظام اللغوي العام المجرّد، فوسموها بالشذوذ أو غير ذلك من الأحكام التفضيلية المنطلقة من القواعد العامَّة.

كما وصلت الدراسة إلى أنَّ باب المفعول المطلق كان غنيّاً بالتراكيب الثابتة بسبب تعدد أشكاله ومرونة القواعد التي أثبتها النحاة له، مما جعله واسعاً أكثر من سائر المفاعيل، ويليه في ذلك باب المفعول به، فالمفعول فيه (الظرف) فباب المفعول لأجله الذي رُصد فيه مثال واحد عليها، ولم تتمكَّن الدراسة من رصد مثل هذه التراكيب في باب المفعول معه.

ومما يجدر ذكره في نتائج هذه الدراسة أنَّ أغلب التراكيب الثابتة المحمولة على المفاعيل قد جاء ممثِّلاً للغة الانفعالية، أي أنَّ هذه التراكيب قد ثبتت بسبب ارتباطها بالتعبير عن انفعالات النفس، والفتحة كما هو معروف منذ القِدَم، حركة خفيفة تناسب طول الكلام[85] والمواقف الانفعالية.

وأشير قبل ختم دراستي هذه إلى أنَّ هذا الموضوع مما يمكن متابعته في الأبواب النحوية جميعها، وفي الأبواب الصرفية، والمعاجم اللغوية العربية، لسعته والرؤية التي يقوم عليها.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين

(85) سيبويه، الكتاب 182/1.

ثبت المراجع والمصادر

*** المراجع العربية:**

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1984.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، نشره مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
- الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.
- الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البطار، مطبعة الترقّي، دمشق، 1957.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- بشر بن أبي خازم الأسدي، ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدّم له مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994.
- تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضي جواد باقر، منشورات جامعة البصرة، البصرة، 1985.

- أبو تمّام، نقائض جرير والأخطل، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة المطبعة الكاثوليكية، بيروت (1922).
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، نشره أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، يسروت، 1998.
- الجامي، نور الدين، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1983.
- ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت (د.ت) مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامّة للكتاب.
- الحطيئة، ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، (منسوب إليه)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، الموصل، 1988.
- رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.
- الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مكتبة الأمل، إربد، ومؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.
- الزمخشري، المفصّل في علم العربية، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت).
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة (د.ت).
- ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، 1979.
- ابن سيده، المخصص، نشرة لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، 1979.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالسلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975ـ.
- الصاغاني، ما جاء على وزن يفعول، مخطوط، نسخة عن نسخة دار الكتب المصرية، رقم (412 لغة)، القاهرة.
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- صبري إبراهيم البنا، تشومسكي، فكره اللغوي، وآراء النقّاد فيه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت).
- عبدالمتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ت).
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي المعروف بالشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، 1982.

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، نسخة مصورة عن الطبعة الثانية، بيروت (د.ت).
- العكبري، إعراب الحديث النبوي، تحقيق حسن الشاعر، (د.ن)، عمان، 1980.
- عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، (د.ت).
- قطرب، محمد بن المستنير، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تحقيق حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985.
- المبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1399هـ.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- النحاس، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986.
- نشوان الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، حققه حسين العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1999.
- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، (طبعة حديثة في أربعة مجلدات).
- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، 1960.
- يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، 2000.
- يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر، مقدِّمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، 2005.

- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

*** المراجع غير العربية**

*** Al- Khuli,**
A Dictionary of Theoretical Linguistics, English-Arabic, Librairie Du Liban, 1982.

*** Donner h., & Röllig, W.,**
Kanaanaische und Aramaische Inschriften. Mit einem Beitrag von O. Rossler. Wiesbaden, I, 1966, ***(KAI/1)***.

*** Tomback, R.,**
A Comparative Semitic Lexicon of the Phoenician and Punic Languages, USA, 1978.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/4/30.